

مُقَدِّمَةٌ

إن نضاد الطبعين الأولى والثانية من كتاب الحكومة الإلكترونية، وتنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية كذلك التطور المستمر، وظهور الحاجة الملحة إلى إيجاد كتاب عملي يوضح الطريقة المثلى أمام الجهات الحكومية لتنفيذ مشاريع تعاملات إلكترونية ناجحة، كانت أسباباً قوية دفعت المؤلف لكتابة الطبعة الثالثة من هذا العمل.

جاءت هذه الطبعة بمعلومات جديدة ومزيدة عن أعمال وتطبيقات الحكومة الإلكترونية في آخر ما توصلت إليه من تطبيقات إلكترونية حديثة. كما اشتملت هذه الطبعة على فصل كامل وجديد عن الطريقة المثلى لتنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية على الوجه الأكمل، والمطلوب؛ وإسهاماً من المؤلف بتقديم ما يخدم الوطن والمواطن في هذا التوجه المعلوماتي الحديث.

إن نشر وتعميم التطبيقات المعلوماتية المختلفة في المجتمع لم يكن ليتم لولا توفيق الله ثم جهود خادم الحرمين الشريفين وتوجيهه بإنشاء برنامج يسر للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وكذلك الجهود الحثيثة لسمو ولي العهد في هذا الجانب حفظهما الله.

لقد أصبحت الخدمات الإلكترونية وتطبيقات المعلوماتية المختلفة أسلوباً جديداً في الحياة والتعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني العامة والخاصة، وتحقيق التوجه الذي تسعى مجتمعات المعلوماتية لإحرازه وهو نشر التعامل الإلكتروني في جميع مجالات الحياة المختلفة. إن تمازج التقنية مع الكفاءات البشرية أدى إلى ظهور حياة ميسرة تسير بوتيرة متسارعة في النمط

والشكل والأداء، وتتميز بالسهولة والسرعة والدقة في تقديم الخدمات العامة وإنجاز الأعمال، متجاوزة بذلك جميع حواجز البيروقراطية والروتين ومجسدة بذلك مفهوم هذه السلعة أو الخدمة أي العميل وليس العكس.

وتأتي الطبعة الجديدة من هذا الكتاب وسط توجه قوي من دول ومجتمعات العالم نحو الدخول بقوة إلى عصر المعلومات، وجعل التبادل الرقمي أسلوباً أساسياً للتعامل بين الأفراد والمؤسسات، بحيث لم يعد هناك دولة أو مجتمع على وجه الأرض إلا ويستخدم تطبيقات المعلوماتية إما كلياً أو جزئياً وبدأت مظاهر الحياة الإلكترونية تطفئ على جميع مظاهر الحياة العامة، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مشاهد الحياة اليومية. وأي دولة أو أي مجتمع لم يستخدم التطبيقات المعلوماتية بعد فلن يجد لنفسه موقعاً في خارطة العالم الجديد؛ لأن مفاتيح هذه الخارطة وخطوط الطول والعرض فيها شبكات الاتصالات وتقنيات المعلومات.

لقد حاولت في هذه الطبعة الجديدة أن أضيف ما استجد في مجال الحكومة الإلكترونية خلال العامين الماضيين والتطورات المتلاحقة والسريعة في مجال حيوي ومهم يسجل تطوراً ملحوظاً على مدار الساعة، وأصبح هدفاً منشوداً لجميع دول العالم وشعوبه، مما جعل لبرامج الحكومة الإلكترونية أولوية قصوى على أجندة الحكومات في العالم، حيث إنها لا تقدم الخدمات العامة للمواطنين فحسب بل إن لها دوراً رئيساً في دفع عجلة التنمية، وتعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي، وإيجاد المجتمع المعرفي، ورفع معدل دخول الأفراد، وفتح قنوات استثمارية جديدة أمام المواطنين في القطاعين العام والخاص، وإيجاد فرص وظيفية جديدة في مجال تشغيل وصيانة تقنيات المعلومات، وإدخال البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها. لهذه المبررات المنطقية فقد بدأ العالم بالتحول الإلكتروني رغبةً في الحصول على الأفضل وتقديم الأفضل.



إن عصر المعلوماتية الذي نعيشه في هذه الألفية الجديدة يحتم علينا أن نتعامل معه ونتكيف مع متطلباته؛ لأن أجهزة الحاسب الآلي وشبكات المعلومات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس. ومن هذا المنطلق أدركت الحكومات أهمية العمل الإلكتروني، وبدأت الشروع في برامج المعلوماتية المختلفة ومن أهمها برامج الحكومة الإلكترونية التي أصبح لزاماً على الحكومات التحول إليها تمشياً مع متطلبات العصر في سرعة إنجاز الأعمال وكسر حواجز البيروقراطية والروتين الذي يكتنف تأدية الأعمال بالطريقة التقليدية، واستجابة لرغبات الناس في الحصول على خدمات سهلة وسريعة تواكب روح العصر الذي نعيشه.

وهذا الكتاب يتطرق إلى موضوع الحكومة الإلكترونية ومجالات استخدامها وتطبيقاتها المختلفة، وطريقة بنائها، وتجارب بعض الدول في هذا المجال، وكذلك تطرق الكتاب في الفصل الخامس إلى طريقة التنفيذ والتطبيق العملي لمشاريع التعاملات الإلكترونية وتخطيط موارد الأعمال (ERP)، وقد حاول الباحث أن يوضح إيجابيات الحكومة الإلكترونية ومميزاتها وأهمية العمل بها في عصر المعلوماتية، وتقديم كل هذه المعلومات للقارئ العربي والمكتبة العربية في محاولة لتقديم إضافة جديدة لحقل جديد من حقول المعرفة.

د. فهد بن ناصر العبود

الرياض / نوفمبر ٢٠٠٨م

